

## **The impact of fluctuations of world oil prices in oil revenues on the Iraq economy for the period (2003 – 2016)**

**Lecturer Sikna Jahya Faraj**

Center for Basrah and Arab gulf studies

Department of economic studies

University of Basrah

**Dr. Nieam Sabah Gearah**

college of Aclministuation and Economics

Department of Finance and Banhing Science

University of Basrah

### **Abstract**

The fluctuations of global oil prices have led to various crises and risks on the economies of oil-producing countries ,including Iraq ,which depend on the production and export of crude oil in the financing of the general budget and therefore affected by fluctuations in world oil prices ,and this requires strengthening the budget with a supplementary budget to meet the deficit ,Large sums making the process of activation of sources of non-oil income a strategic necessity .The results of the research have been reached many of which were the most important that the fluctuation of oil prices during the period (2003 – 2016 ) ignificantly affected the budgets of public in Iraq, and produced serious repercussions that posed real challenges to the budget was a surplus or deficit in the budget.

**Keywords :** :Oil revenues Global oil prices ,The international oil marke ,Public budget ,Sources of income ,Oil potential.

أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة  
(٢٠٠٣-٢٠١٦)

المدرس الدكتور نعيم صباح جراح  
كلية الادارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية  
جامعة البصرة

المدرس سكتة جبهة فرج  
مركز دراسات البصرة والخليج العربي  
قسم الدراسات الاقتصادية  
جامعة البصرة

الملخص:

أن التقلبات في أسعار النفط العالمية أدى إلى حدوث أزمات وأخطار مختلفة على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط ومنها العراق الذي يعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام في تمويل الموازنة العامة وبالتالي تأثرها بالتقلبات بالأسعار العالمية للنفط ، وهذا يتطلب تعزيز الميزانية بموازنة تكميلية لسد العجز الحاصل فيها والتي غالباً ما تكون مبالغ كبيرة مما يجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة إستراتيجية. ومن خلال البحث تم التوصل إلى استنتاجات عديدة كان من أهمها أن تقلبات أسعار النفط خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) أثرت كثيراً على الموازنات العامة في العراق، وأبرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة تمثلت بشكل فائض أو عجز في الموازنة.

الكلمات الدالة: العوائد النفطية ، أسعار النفط العالمية ، سوق النفط الدولية ، الموازنة العامة ، مصادر الدخل ، الإمكانيات النفطية ،

## المقدمة

لقد ترتب على التذبذب في السوق العالمي للنفط تدهور في عوائد النفط والذي كان له أثر بالغ في انخفاض حركة النشاط الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط ومنها العراق، وبعدها ارتفعت أسعار النفط منذ منتصف عام 1999 ، واستمرت أسعار النفط **بالتحسن فقد** تجاوزت أسعار النفط 147 دولار للبرميل **في** منتصف عام 2008 ، ولكن بفعل الأزمة المالية في ديسمبر 2008 أخذت الأسعار بالانخفاض وذلك نتيجة انخفاض الطلب على النفط في الاسواق العالمية. فقد شهد عام 2008 العديد من التطورات لا سيما في ما يتعلق بالقفزات الكبيرة لأسعار النفط والأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق النفطية بشكل خاص وما نتج عنها من ركود اقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على النفط **وقد** اتسم عام 2009 **باتجاه** صعودي للأسعار خلال شهر تشرين الثاني 2009 مسجلا **ارتفاعا** بما قيمته (٦,٣) دولار للبرميل مقارنة بالأشهر السابقة وكمتوسط سنوي بلغ 61 دولاراً للبرميل وقد **أسهمت** كل من التوقعات الايجابية بشأن النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط وكذلك انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو في تعزيز الاتجاه الصعودي لأسعار النفط في 2010 في أنحاء العالم **جميعها**

## فرضية البحث :

أن تقلبات في أسعار النفط لها آثار ايجابية وأثار سلبية على العوائد النفطية ومن ثم على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي محل الدراسة .

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بتقلبات أسعار النفط العالمية وما هي العوامل المؤثرة على ذلك حيث اعتمدت الدراسة على أسعار النفط مرتبطة بمنتجات منظمة الأوبك،

## هدف البحث :

**يسعى** البحث إلى إبراز أهم العوامل المؤثرة على تقلبات الأسعار النفطية العالمية وتداعياتها المترتبة على ذلك.

## منهجية البحث:

استخدم المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات والمعلومات المتوفرة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، كما حدد مجال الدراسة المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) ، **وكان** تقسيم هذه الدراسة إلى أربع محاور هي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لسوق النفط وأسعار النفط والإيرادات النفطية.

المحور الثاني: تأثيرات تقلبات أسعار النفط العالمية على الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي.

المحور الثالث: تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط. الخام في الاقتصاد العراقي:  
وأخيراً المحور الرابع الذي تضمن الاستنتاجات والتوصيات.

### المحور الأول/ الإطار المفاهيمي لأسواق النفط العالمية

أولاً: تعريف السوق النفطية:

السوق النفطية: هي السوق التي **يكون** فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول ، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات **فضلاً عن** العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.

وتتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي <sup>(1)</sup> :

1- سوق احتكار القلة: يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات " منافسة القلة " وهو نوع من الاحتكار الجزئي ، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

2-الاتجاه نحو التكامل الرأسي: **إذ أن** منتجي القلة يتحكمون في إنتاج النفط ، **و** نقل النفط **وتكريره** وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط الخام لغاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

3-الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها ، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل التام <sup>(2)</sup>.

### ثانياً: تقلبات أسعار النفط العالمية

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تصاعداً **مستمراً في أسعار** النفط سعر خام غرب تكساس الوسيط (الخام الخفيف المتداول في بورصة نيويورك التجارية) أو مزيج برنت (المتداول في بورصة انتركونتيننتال) ووصلت فيها المستويات الاسمية لسلة خامات غرب تكساس حوالي 140 دولار للبرميل ، مما أثار حالة من الذعر والقلق في السوق تخوفاً مما قد ينجم عن ذلك من مخاطر على معدلات نمو الاقتصاد العالمي <sup>(3)</sup> ، وبازدياد وتيرة المخاوف من التصاعد المستمر للأسعار خلال هذه المرحلة ، تضاربت الآراء وكثر الجدل بين محلي السوق النفطية حول الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع ، **فعلى الرغم** من الاتفاق على دور عوامل الطلب والعرض والعوامل

التقليدية التي تحكم آلية السوق والتي تتمثل في النمو المتسارع للطلب العالمي على النفط الذي تقوده الولايات المتحدة والصين والهند والاختناقات في طاقات التكرير العالمية والتحويلية منها على وجه الخصوص ، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية ، كان هناك اجماع بين أوساط المحللين على أن أساسيات السوق النفطية من الطلب والعرض مستويات المخزون غير كافية لتبرير الصعود القوي في مستويات الأسعار لاسيما خلال السنوات الأخيرة ، إذ لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع قد يطرأ على الأسعار. لقد كانت هناك عوامل أخرى مستحدثة ، لا تمت إلى أساسيات السوق النفطية بأي صلة ، وراء ذلك الارتفاع الحاد في الأسعار وتمثلت هذه العوامل في ظهور مؤثرين جدد على ساحة السوق النفطية كان لهم دور فاعل في التأثير على أسعار النفط وصولاً لأعلى المستويات القياسية ، أسهموا إلى حد كبير في رفع حدة التذبذب في أسعار النفط خلال هذه المرحلة بدرجة تعكس رؤياهم لألية السوق والظروف الحالية والمستقبلية لاتجاهات الأسعار هؤلاء كانوا المضاربين في الأسواق الآجلة للنفط الخام<sup>(٤)</sup> ، وفي الوقت الذي أتهم فيه بعضهم منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بتحمل مسؤولية ارتفاع الأسعار واتهاجها سياسات احتكارية بذريعة عدم قبولها ضخ المزيد من النفط إلى السوق، على الرغم من أن الدلائل الواضحة تشير إلى وجود فائض في العرض كانت نتيجة ارتفاع مستويات المخزون التجاري العالمي والاستراتيجي الأمريكي خلال هذه المرحلة ، ردت أوبك بأن الارتفاع الحاد في أسعار الخام تقوده عوامل عديدة ومنها المستحدثة على آلية السوق ومنها ازدياد نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط، فقد أدت سياسات المصرف البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بالانخفاض المستمر لأسعار الفائدة وبنسبة ٢.٥% منذ عام 2000 و خصوصاً عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عندما دعا الرئيس السابق (جورج بوش) الأمريكيين إلى الإنفاق لدعم الاقتصاد وخفض الاحتياطي المطلوب من البنوك ومؤسسات الإقراض مقابل القروض التي يمنحها إلى (2.5%) فضلاً عن الانخفاض المستمر لأسعار الصرف للدولار الأمريكي إلى خلق بيئة طاردة لودائع الادخار لدى البنوك الأمريكية ومنح الفرصة للمضاربين بالاستثمار في النفط ، حيث خلق حافزا دفع المستثمرين إلى ضخ رؤوس أموالهم في البورصات وزجهم في حى الشراء لعقود النفط الآجلة على الرغم من مخاطرها ، إذ إن بقاءها في المصارف مع تواصل تخفيض قيمة الفائدة تسبب خسارة القيمة الحالية للنقود بسبب التضخم مما يخلق عائداً سلبياً عليها ، كما أن المزيد من الانخفاض للفائدة الأمريكية يضعف الدولار ويدفع بأسعار النفط صعوداً. ومع بروز أزمة الرهن العقاري وبدء مرحلة التدهور في البورصات الأمريكية أمام مخاطر اتساع الأزمة مع بداية الربع الأخير لعام

2007-2008، أصدر البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عدة قرارات متتالية **لتخفيض** معدلات الفائدة في محاولة تحفيز الاقتصاد الأمريكي والخروج من الأزمة ، ووجد أصحاب الصناديق الاستثمارية ضالهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال عمليات بيع وشراء البراميل الورقية **وشرائها** ، مما زاد في حدة نشاط المضاربة ودفع بالأسعار صعوداً إلى مستويات قياسية<sup>(٥)</sup>

ثالثاً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام العالمية وتداعياتها الاقتصادية

يؤثر في تحديد أسعار النفط الخام العديد من العوامل **وهو الأمر** الذي يشغل الكثير من المختصين و المهتمين الذين يعدون النفط **سلعة** لا تخضع لقوانين السوق (قوى العرض و الطلب ) **إذ** يزداد الإنتاج أحيانا و لكن السعر يبقى ثابتا ، أو يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتا.... وهكذا فإن العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط هي كالآتي<sup>(٦)</sup>:-

أ- **العوامل السياسية**

ب- العوامل الاقتصادية

ت- العوامل الإنتاجية

ث- العوامل البيئية

ج- العوامل المالية

هذه العوامل **جميعها** تؤثر في تقلبات أسعار النفط **ومساراتها** غالبا ما تكون أشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي و الاقتصادي ، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات أكبر من العوامل الأخرى حتى أعتبر النفط وبسبب أهميته الدولية و الإستراتيجية ( سلعة مسببة )، وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً في القرارات السياسية والاقتصادية **كافة** للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط. من هنا ظهر ما سمي بخطر السعر النفطي وما ترتب عليه من مخاطر وإشكاليات عديدة لحكومات الدول المصدرة للنفط التي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية اعتماداً كلياً<sup>(٧)</sup>.

إن ذلك **كله** يتطلب تفعيل جميع السياسات الاقتصادية الحكومية **جميعها** التي يقع عليها تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ومن أهم تلك السياسات هي:<sup>(٨)</sup>

أ - سياسة الادخار.

ب- سياسة الاستثمار.

ت- السياسة السعرية

ث- السىاسة المالىة

ج- السىاسة النقدىة

ح- السىاسة التجارىة.

هذه السىاسات وأدواتها لها أهمية بنسبة **إسهام** فعالة فى تفعيل مصادر الدخل غير النفطىة وتحقىق ذلك ىطلب قىام الوزارات **جمىعها** ذات العلاقة بهذه السىاسات فى تفعيل مصادر أخرى للدخل من أجل تحقىق هدف إعداد موازنة عامة للعراق تكون أكثر أمنا واستقراراً لتحقىق أهدافها بعيدا عن خطر سعر النفط الذى ىربك الموازنة وىجعلها غير مستقرة وتابعة لتقلبات أسعار النفط و الوزارات هى (**التخطىط والمالىة والنفط والزراعة الصنائة والسىاحة والوزارات الخدمىة وىبرها**) حتى تستطىع الحكومة بناء ستراتىجىات وطنىة للتحوط من الاختلال فى طرفى الموازنة. وفىما ىأتى تحدىد لاهم تلك المصادر غير النفطىة<sup>(٩)</sup>.

**المحور الثانى : تأثرات انخفاض أسعار النفط على الإىرادات النفطىة فى الاقتصاد العراقى**  
لتوضىح آىات هذه التأثيرات لابد من تناول الأهمىة السىراتىجىة للنفط فى الاقتصاد العراقى، **إذ إن** للنفط أهمىة سىراتىجىة فى الاقتصاد العراقى، منذ اكتشافه تجارىا فى عشرينىات القرن الماضى، من حىث **إسهاماته** فى الناتج المحلى الإجمالى و الدخل القومى، وإجمالى الصادرات العامة والموازنة العامة وبناء التنمىة حىث تشكل عوائد النفط المصدر الأساسى لتموىل برامج التنمىة الشاملة فىه، هكذا ىعتمد الاقتصاد العراقى على النفط بدرجة كبرى، إذ تغذى العوائد النفطىة مىزانىة الحكومة العراقىة بقسط كبرى من مواردها، وتساهم فى بناء الاحتىاطى النقدى للاقتصاد الوطنى، وىمكن بىان أهمىة النفط فى الاقتصاد العراقى من خلال الجوانب الآتىة<sup>(١٠)</sup> :

أولاً: نسبة **إسهام** النفط فى الناتج المحلى الإجمالى : بلغت نسبة **إسهام** العوائد النفطىة الى مجمل الإىرادات العامة (٩٧,٦%) عام ٢٠٠٣ ثم ارتفعت لتصل الى (٩٨,٢%) لعام ٢٠١٦ أما نسبة **إسهام** العوائد النفطىة فى الناتج المحلى الإجمالى فى العراق فقد بلغت (١٤,٩%) فى العام ٢٠٠٣ ثم وصلت إلى (٣٢,٩%) لعام ٢٠١٦ وهى تعد نسبة مرتفعة، وكما هو معروف فأن الأهمىة النسبىة للقطاع النفطى فى الناتج المحلى **الإجمالى** هى إحدى مقابىس درجة التنوع الاقتصادى، فزىادة هذه الأهمىة النسبىة تعكس انخفاض درجة التنوع الاقتصادى وفى الوقت نفسه تعنى انخفاض **إسهام** القطاعات الأخرى فى الناتج المحلى الإجمالى. والجدول (١) بىين مقدار العوائد النفطىة والناتج المحلى الإجمالى.

جدول (١)

الإيرادات النفطية والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

مليون دولار أمريكي

السنوات	العوائد النفطية	معدل النمو السنوي للعوائد النفطية %	النتائج المحلي الإجمالي	العوائد النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة	العوائد النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
١	١٧٤٥٦	-	١١٧.١٣٨	٩٧.٦	١٤.٩
٢٠٠٥	٢٣١٩٩	32.8	١٥٧.٤٥٤	٩٨.٦	١٤.٧
٢٠٠٦	٢٩٧٠٨	28.05	١٨٥.٩٤٥	٩٧.٦	١٥.٩
٢٠٠٧	٣٧٨٤٧	27.3	٢٠٥.١٨٦	٩٧.٩	١٨.٤
٢٠٠٨	٦١٨٨٤	63.5	١٩٦.٤٩٣	97.4	٣١.٥
٢٠٠٩	٥٠٠٠٠	19.2-	١١٧.١٣٨	97.5	٤٢.٧
٢٠١١	٩١٦٧٨	83.3	١٥٧.٤٥٤	٩٨.٦	٥٨.٢
٢٠١٢	١٠٠٦٠٤	9.7	١٨٥.٩٤٥	٩٧.٦	٥٤.١
٢٠١٣	٩٥٢٤٨	5.3-	٢٠٥.١٨٦	٩٧.٩	٤٦.٤
٢٠١٥	٨٨١١٢	٧.٥-	١٩٦.٤٩٣	٩٧.٥	٤٤.٨
٢٠١٦	65234	25.9-	198.345	98.2	٣٢.٩

المصدر/ (السنوات ٢٠٠٣-٢٠١٥) ١- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ، الباب التاسع، إحصاءات النفط والطاقة، متاح على الموقع <http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar> (سنة ٢٠١٦) ٢- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات، ٢٠١٦، ص٣٥٤. متاح على الموقع <http://www.amf.org.ae/ar>

ثانياً: نسبة إسهام الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات :

تحظى الصادرات النفطية بنسبة مرتفعة في إجمالي الصادرات العراقية مما يدل على انخفاض درجة التنوع في هيكل الصادرات<sup>(١١)</sup> إذ بلغت هذه النسبة حوالي (99%) في العام 2008، وهذا يجعل العراق يعتمد على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية، وهذا المؤشر يترتب عليه مشاكل اقتصادية أهمها ارتباط الاقتصاد العراقي بالدخل النقدي للنفط فقط.

ثالثاً: حجم العوائد النفطية في الموازنة العامة:

تعتمد الموازنة العامة في العراق اعتماداً كلياً على العوائد النفطية، وكما **يلحظ** من بيانات الجدول (٢) **فقد** بلغت نسبة **إسهام** العوائد النفطية إلى موارد الدولة للموازنة العامة ما مقداره (٩٨,٢%) لعام ٢٠١٦ بعد ان كانت (٧٧%) لعام ٢٠٠٣<sup>(١٢)</sup>

## جدول (٢)

نسبة إسهام إيرادات النفط الخام في تكوين موارد الموازنة العامة للعراق خلال

السنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦) ألف برميل/يوم

السنوات	أنتاج النفط الخام في العراق ١	العوائد النفطية ٢	الإيرادات العامة مليار دولار ٣	%٣/٢ ٤
٢٠٠٣	76.6	١٧٤٥٦	٢٢٧٦٢	٧٧
٢٠٠٥	93.0	٢٣١٩٩	٢٧٥١٦	٨٤
٢٠٠٦	98.6	٢٩٧٠٨	٣٣٢٥٨	٨٩
٢٠٠٧	102.70	٣٧٨٤٧	٤٣.٩٣	٨٨
٢٠٠٨	115.40	٦١٨٨٤	٦٧.٠٠	٩٢
٢٠٠٩	117.50	٥٠.٠٠	٥٩.٠٠	٨٥
٢٠١٠	118.50	89876	٩٠.٩٨١	98
٢٠١١	٢,٦٥٣	٩١٦٧٨	٩٢٩٩٦	٩٨,٥
٢٠١٢	٢,٩٤٢	١٠٠٦٠٤	١٠٢١٥٩	98.4
٢٠١٣	٢,٩٨٠	٩٥٢٤٨	٩١٦٣٣	١٠٣,٩
٢٠١٤	٣,١١٠	٨٨١١٢	٩٠.٣٨٣	٩٧,٤
٢٠١٥	٣,١٩٠	89342	91876	98,2
٢٠١٦	٣,٤٨١	٩٠.٢١٣	٩٢١١٢	٩٧,٩

المصدر: (السنوات ٢٠٠٣-٢٠١٥) ١- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الباب التاسع إحصاءات النفط والطاقة، متاح على الموقع <http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar>

سنة (٢٠١٦) ٢- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات ، ٢٠١٦، ص٣٥٤. متاح على الموقع <http://www.amf.org.ae/ar> الحقل (٤) من احتساب الباحثين بالاعتماد على المصادر اعلاه.

ومن بيانات الجدول (٢) يتضح تذبذب إجمالي العوائد النفطية في الموازنة العامة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) فقد ازدادت نسبة إسهام العوائد النفطية من (77 %) من موارد الميزانية العامة للعراق إلى (٩٢%) في العام 2008 وهو العام الذي بلغت فيه أسعار النفط في السوق العالمية حوالي (148) د/ب<sup>(١٣)</sup> غير أن الأزمة العالمية أدت إلى تدهور أسعار النفط بشكل خطير حتى وصلت إلى حوالي 32 د/ب في بداية العام 2009، إن هذا الانخفاض أثر تأثيراً كبيراً في الموازنة العامة للعام 2009 فقد انخفضت موارد العراق النفطية من (67) مليار دولار في العام 2008 إلى (٥٩) مليار دولار في العام 2009 أي أنها انخفضت بمقدار (12) مليار دولار مما تسبب بإجراء

تعديلات على الموازنة العامة لعام 2009 ، مما تقدم **نلاحظ** انعكاسات الأزمة المالية العالمية **وتداعيتها** على أسعار النفط الخام **قد** أدت إلى مراجعة إجمالي الموازنة العامة لعام 2009 ، ثم ارتفعت إلى (٩٠٩٨١) مليار دولار في عام ٢٠١٠ حتى وصلت إلى (٩٢١١٢) مليار دولار في عام ٢٠١٦ وهذا الانخفاض في مقدار موارد الدولة هو بسبب انخفاض أسعار النفط ودخول داعش إلى الأراضي العراقية واحتلال بعض المحافظات العراقية<sup>(١٤)</sup>.

مما تقدم يتضح تأثيرات تقلبات أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) والتي أثرت على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للعراق مما أدى إلى اتباع العراق لسياسة مالية توسعية في العام 2008 بعد الارتفاع الكبير في العوائد النفطية آنذاك **فقد** ازداد الإنفاق العام بنسبة % 86 كما **جرت** زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 140 % وازدادت الأجور بشكل كبير. ومع تراجع الإيرادات العامة جراء انخفاض أسعار النفط الخام منذ عام ٢٠١٤ ولغاية الوقت الحاضر فقد اتبع العراق سياسة مالية انكماشية تمثلت في تخفيف الإنفاق العام بنسبة 44.3 % لعام ٢٠١٦ مع تراجع الإنفاق الجاري<sup>(١٥)</sup> أما بالنسبة للموازنة العامة للعراق ( ٢٠١٦ ) فقد أعدته وزارة المالية دائرة الموازنة العامة وسط توقعات بزيادة حجم الصادرات العراقية من النفط الخام مع افتراض سعر البرميل المصدر (60) د/ب إلى جانب توقع زيادة في حجم الإيرادات المالية من القطاعات الأخرى عدا النفط وكانت نسبة **إسهام** إيرادات النفط في الموازنة لعام ٢٠١٥ (%٨٥)<sup>(١٦)</sup>

رابعاً: نسبة العوائد غير النفطية إلى العوائد الكلية :

إن نسبة **إسهام** العوائد النفطية في العوائد العامة للعراق مرتفعة جداً فقد بلغت (%٩٧) في العام 2008 ، ويرجع السبب في ذلك إلى تفاقم المشاكل التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وهذا أدى إلى انخفاض نسبة **إسهامها** في تحقيق الإيرادات العامة ، كما أن ارتفاع صادرات العراق النفطية والتي بلغت حوالي ( 1.850 ) مليون ب/ في العام **نفسه** كان له أثر كبير في ارتفاع الأهمية النسبية ، لاسيما ارتفاع أسعار النفط منذ العام 2004 التي أدت إلى زيادة العوائد النفطية العراقية.

## جدول (٣)

## إسهام حصيلة العوائد العامة غير النفطية خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)

السنة	العوائد النفطية غير	نسبة مساهمة العوائد غير النفطية في موارد الموازنة العامة	نسبة مساهمة العوائد النفطية في موارد الموازنة العامة
٢٠٠٣	٢٥٧١٤	١.٦	٦٨.٤
٢٠٠٤	٣٩٥٨٣	١.٢٠	٤٨.٨٠
٢٠٠٥	٩٨٧٢٢	٢.٤	٤٧.٦
٢٠٠٦	٢٣٥٩٠	٤.٧	٤٥.٣
٢٠٠٧	٤٥٧٨٦	٥.٣	٤٥.٦
٢٠٠٨	٥٥٩٨٧	٥.٨	٥٦.٦
٢٠٠٩	٥٨٩٧٦	٦.٣	٦٧.٨
٣٠.١٠	٥٩٩٨١	٦.٨	٥٦.٤
٢٠.١١	٩٢٩٩٦	٧.٥	٤٧.٤
٢٠.١٢	١٠.٢٧٥٩	٧.٩	٤٧.٨
٢٠.١٣	٩٧٦٣٣	٨.٤	٣٨.٣
٢٠.١٥	٩.٣٨٣	٨.٨	٣٨.٤
٢٠.١٦	٩٢٦٧٨	٨.٩	٣٩.٣

المصدر: (للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٥) ١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنة ٢٠١٦، الباب الثامن، الإحصاءات المالية، متاحة على الموقع:

<http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar>

٢- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الإمارات، ٢٠١٦، ص ٣٥٤. متاح على الموقع <http://www.amf.org.ae/ar>

ومن بيانات الجدول أعلاه نستنتج الآتي:

أ- ضعف تأثير إسهام العوائد غير النفطية في العراق في تمويل الموازنة العامة.  
ب- اعتماد الموازنة بشكل أساس على العوائد النفطية وهي بذلك تعكس حقيقة الاقتصاد العراقي كاققتصاد ريعي يعتمد على أحادية النفط واختلال الهيكل الإنتاجي الذي يعد أهم سمات التخلف الاقتصادي.

ت- إن نسبة مساهمة العوائد غير النفطية في الموازنة العامة للعراق تعد نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بكل من الدول المتقدمة والنامية.

المحور الثالث: تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار النفط.  
الخام وإشكالياتها في الاقتصاد العراقي:

أولاً: تفعيل مصادر الإيرادات غير النفطية لغرض تمويل الموازنة العراقية

ضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تمويل موارد الميزانية العامة في العراق **لاسيما** الضرائب، فضلاً عن تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية والتطورات المتعلقة بميزانية الدولة. فقد شهدت ميزانية العام ٢٠١٦ على غرار العامين الماضيين، **فقد** بدأ تأثير انخفاض أسعار النفط واضحاً قدر بـ ٣٢٦ مليار دينار عراقي، ممول عن طريق الاقتراض المحلي والخارجي، وكانت نسبة الدين كبيرة جداً من السحب من الاحتياطات النقدية، التي شهدت انخفاضا نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٨.٥% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٢.٥% في عام ٢٠١٥ ونتيجة للعجز المالي الذي فرضه انخفاض أسعار النفط، قامت الحكومة العراقية بتطبيق عدة إجراءات تقشفية، كان أهمها إلغاء عدد من المكافآت للموظفين الحكوميين، **فضلاً عن** إلغاء منح العديد من المخصصات<sup>(١٧)</sup>، كما خفضت رواتب الموظفين من ذوي الدرجات الأولى والثانية بنسبة ٢%، وكذلك تخفيض رواتب الموظفين بنسبة ٣% على الراتب الاسمي وذلك لغرض تمويل رواتب الحشد الشعبي والنازحين. إلا أنه كان من المفاجئ أن **يجري** زيادة هذه النسبة لتصل إلى ٣,٤% لعام ٢٠١٧ وأيضاً بحجة الحشد الشعبي، وهذه الإجراءات شملت الموظفين فقط دون أن تشمل الموظفين الكبار من رئيس الجمهورية ولغاية أعضاء مجلس المحافظة وإنما الاستقطاع على الموظفين في دوائر الدولة كافة دون أن يشمل الحكومة. وقد صاحب سياسات التقشف المالي إقرار عدد من **مسؤولي** الحكومة بوجود خلل في سياسات الإنفاق العام السابقة، وهدر هائل ومشاريع ضخمة ذات عوائد محدودة. إلا أن هذه الاعترافات الخجولة لم تتطرق بصراحة لمسائل الفساد المالي وعدم وجود جهاز غير تنفيذي يختص بالرقابة على المالية العامة لمنظمة الشفافية الدولية فقد **حقق** العراق تقدماً، ووفقاً لمقياس تصورات الفساد، ففي عام ٢٠١٤ حصل العراق على درجة ٤٩ من ١٠٠، وارتفعت إلى ٥٢ في عام ٢٠١٥. أما من جهة مقياس الرشوة، الذي يقيس احتمالية دفع الشركات والمؤسسات الخاصة لرشاوى خلال فترة نشاطها في بلد معين، فقد نال العراق درجة ٣.٧ من ١٠، **وهذا الأمر يشير إلى** لتفشّي ظاهرة دفع الرشاوى<sup>(١٨)</sup>، وفيما يلي أهم الجوانب التي يجب تفعيلها لغرض تمويل الموازنة العراقية من مصادر غير النفط ومنها تفعيل دور الضرائب في المرحلة الراهنة تحتل عملية تفعيل دور الضرائب في العراق المهمة الأولى ولها الأسبقية في تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لدعم إعداد الموازنة العامة وتنويع مصادر مواردها. وان هذا القطاع هو الذي يولد الإيرادات الضريبية والتي تتألف من عشرة أشكال وهي كالاتي<sup>(١٩)</sup>

- رسم إعادة إعمار العراق
  - ضريبة دخل الشركات
  - ضريبة دخل الموظفين – (max)
  - ضريبة الماكس\*
  - دخل الفوائد
  - ضريبة إيرادات الشركات والمؤسسات العامة
  - إجور الخدمات
  - إسهام الاستقطاعات التقاعدية
  - الضرائب والرسوم
  - ضريبة دخل الافراد
- ومن خلال واقع الموازنة العامة ومدى **إسهام** الإيرادات الضريبية نرى أن الضرائب في العراق قد تميزت بضعف تأثيرها في تمويل الموازنة العامة وذلك يمكن أن يعزى إلى الأسباب الآتية:
- أ - ان النظام الضريبي الحالي في العراق قد صمم لاقتصاد وطني داخلي كان مسيطرا عليه مركزيا.
- ب- أن النظام الضريبي وقوانينه أي التشريع الضريبي لم يحظ بأي اهتمام في المجتمع أو مؤسسات الدولة العراقية.
- ت- افتقار القوانين المالية التي ترسم الإدارة الضريبية إلى تشريعات لمتطلبات الالتزام بالقانون بشكل واضح.
- ث- تعقيد الاجراءات التي تصاحب عملية التحاسب الضريبي
- ج- عزوف المكلفين بدفع الضرائب ومحاولة التهرب من دفعها.
- ح- ضعف الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع تجاه فهم **معنى أنتكون** هناك فائدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- إن ما ذكر من أسباب أدى إلى أن تكون نسبة حصيلة **إسهام** الضرائب ضعيفة جدا في إعداد الموازنة العامة للعراق، ولمعالجة ذلك لابد من تحقيق المتطلبات الآتية:
- أ - ضرورة قيام الحكومة العراقية بإصلاحات حقيقية في النظام الضريبي والنهوض به للمستوى الذي يحقق الأهداف المطلوبة منه وفي مقدمتها الهدف التمويلى للموازنة العامة.
- ب -تفعيل دور الضرائب كمصدر غير نفطي في تمويل الموازنة العامة للدولة.
- ت- القيام بإصلاحات جذرية و جديدة في النظام الضريبي من خلال إعادة النظر في قوانين الضرائب.

- ث- إدخال أوعية جديدة في ضمن الهيكل الضريبي.
- ج- رفع مستوى الوعي الضريبي وترسيخ معنى أن هناك أداة مالية واقتصادية واجتماعية مهمة في ذهن المواطن وثقافته.
- ح- الانفتاح على تجارب الأنظمة الضريبية للدول المتقدمة والنامية والإفادة منها في مجالات العمل الممكنة.

#### الثاني: تفعيل دور القطاعات الإنتاجية والخدمية:

ان في العراق الامكانات **كلها** التي يمكن أن **تسهم** في دفع تحقيق هذا الهدف. **وتعجيلها إذ** يحظى العراق بثروات كبيرة ومواد أولية من النادر وجودها وتوفرها في دولة ذات مساحة مقاربة لمساحة العراق، إلى جانب التنوع الجغرافي (التضاريسي والمناخي) وجميعها تشكل المستلزمات اللازمة لتنمية هذه القطاعات وتنقلها من دورها المحدد والضيق جدا إلى نسبة ديناميكية تنمو بشكل مستمر وفيما يأتي تحديد تلك الإمكانيات مثل الموارد الطبيعية وتشمل الثروة الهيدرروكربونية (النفط والغاز الطبيعي الحر والمصاحب) والثروة المعدنية والزراعة والموارد المائية والموارد البشرية<sup>(٢٠)</sup>.

ثانياً: التداعيات الاقتصادية لتذبذب أسعار النفط على الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي هنالك تأثيرات كبيرة رافقت هبوط أسعار النفط العالمية وإمكانية زيادة التراجع في أسعار النفط عالمياً، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أرباك الموازنة التي تعاني كثيراً من تذبذب أسعار النفط فضلاً عن الأوضاع الأمنية **غير المستقرة** في البلاد سوف يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وان عوائد النفط الحقيقية وسط الانخفاض في الأسعار أقل بكثير من التوقعات الرسمية في العراق، **وهذا الأمر** سيؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة، **ومن ثم** الاضطرار إلى البحث عن حلول سريعة ولزامة ومنها تقليص مجموع النفقات الاستثمارية والتشغيلية، أو الاقتراض، وكما حدث إبان الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨<sup>(٢١)</sup>.

إن الانخفاض في أسعار النفط العالمية سيقودنا إلى حرب الأسعار للمحافظة على الحصة النفطية مع الدول الخليجية، وان هبوط النفط العراقي بقيمة دولار واحد سوف يكلف العراق خسارة مليار دولار من العوائد. أن الهبوط السريع لأسعار النفط العالمية له آثار سلبية على الاقتصاد، حيث إن سعر النفط يتراوح بين (٦٥,٦) دولار/برميل وهو سعر متذبذب في حين أن تسعيرة النفط العراقي تبلغ (٦٢,٦٠) دولار/برميل لأن كثافة النفط العراقي من (٢٧-٣٤) وهذا سبب الفارق في الأسعار والمقدر بـ (٢,٨) دولار.

ويمكن توضيح النسب بين العوائد من النفط ومبالغ إقرار الموازنة العامة للبلاد لعام

٢٠١٦ وكما يلي :

بما إن سعر النفط العراقي الرسمي (٤٢.١٠) :

حجم العوائد = التصدير ( عدد البراميل × ايام السنة ) × سعر النفط

$$= ٤٢,١٠ \times ٣٦٥ \times ٣$$

$$= ٤٦,٠٩٩,٥ \text{ مليار دولار في السنة}$$

يطرح من المبلغ حصة إقليم كردستان البالغة (١٧%) من الموازنة العامة وذلك بعد طرح المصروفات السيادية التي تساوي (١١) مليارا وهناك مبلغ مقداره (مليار) دولار يستقطع لقوات البشمركة يصبح الناتج (١٢) مليار دولار حصة الإقليم، وهي بذلك تعادل نسبة (١٨,٥) من الميزانية ، مع العلم إن النفقات السيادية تساوي (٢٣\_٢٥%) وحصة شركات النفط الأجنبية تخمن بما لا يقل عن (٦٠٠) ألف برميل من حصة الإنتاج ، وتعادل مبلغا قدره...

$$٩,٢١٩,٩٠٠ = ٤٢,١٠ \times ٣٦٥ \times ٦٠٠ \text{ مليار دولار تدفع للشركات نقداً أو نفطاً خاما.}$$

وهذا فان صافي الإيرادات النفطية سيكون كالآتي:

= الإيرادات - حصة الإقليم - حصة الشركات الأجنبية العاملة

$$= ٦٤,٧١ - ١٢ - ١٢,٩٤ = ٣٩,٧٧ \text{ مليار دينار صافي الإيرادات، وإذا ما قورن هذا المبلغ بالإيرادات}$$

النفطية عام (٢٠١٣) والبالغة (١١٨,٣) مليار فان العجز واضح وكبير.

إذا ما اضيفت النفقات التشغيلية البالغة (٦٠%) = ٧١ مليار دولار

النفقات الرأسمالية البالغة (٤٠%) = ٤٧ مليار دولار

حصة قطاع الأمن والدفاع (٢٧%) = ٣٢ مليون دولار

حصة قطاع الطاقة (٢١%) = ٢٥ مليون دولار

وهذا سبب المخاوف لأن المعادلة صعبة جداً وتتطلب من الجميع إيجاد حلول سريعة لمعالجة

الأزمة المالية المرتقبة من خلال ترشيد الإنفاق بشكل كبير للخروج من الأزمة الحالية.

إن الهبوط السريع الأسعار سيدفع بالشركات النفطية العاملة للمطالبة بمستحققاتها المالية،

وسحب مستحققاتها كلها وعلى رأس الشركات التي لها مستحقات في العراق شركة ( لوكويل

الروسية) وتلك المستحقات بما يعادل مبلغ (٢٠) مليار<sup>(٢٢)</sup>.

إن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سيؤثر تأثيراً كبيراً على تمويل الموازنة،

وسيحدث إرباكا كبيراً في عمل الوزارات والمحافظات جميعها لاسيما في تنفيذ المشاريع وأوقات

**إنجازها** لها. لأن التخصيصات المثبتة في ميزانية العام ٢٠١٦ البالغة ١٧٤.٦ تريليون دينار لم **تكف** لتغطية المشاريع، ولم **تستطع** الوزارات والمؤسسات ومجالس المحافظات إكمال تمويلها وتغطية الفروقات الناتجة عن انخفاض سعر النفط، مما أدى إلى تراجع عجلة الاستثمار في البلاد عموماً. وهناك توقعات اقتصادية كثيرة تشير إلى عدم قدرة الحكومة العراقية على تمويل مشاريعها أو الوفاء بالتزاماتها في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة، بسبب عدم القدرة على توفير مصادر دخل أخرى لتمويل الموازنة مع زيادة في نسبة الإنفاق الحكومي تبلغ ٧٥% مقابل الإنفاق الاستثماري. إن انخفاض أسعار النفط دون السعر الذي أعدت به الموازنة سيزيد العجز، مما ينعكس سلباً على اقتصاد البلاد بشكل عام، وأن العراق لم يستفد من ارتفاع أسعار النفط في السنوات الماضية في تطوير القطاعات الإنتاجية وتنويع الإيرادات.

لذا يجب الاهتمام بالقطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، لأن مقومات النجاح متوفرة له من أرض خصبة ووجود نهري دجلة والفرات وتوفير الأيدي العاملة.

أن التخوف من انخفاض إيرادات النفط يأتي نتيجة اعتماد العراق على إيرادات النفط بنسبة (٩٣%) في دعم الاقتصاد وتمويل المشاريع والموازنات المالية، وعلى الحكومة الحالية البحث عن الحلول الكفيلة بإيجاد **إبدال** للموارد المالية كالاعتماد على الزراعة والصناعة الوطنية وتنشيط قطاعات السياحة والاستثمار، والترشيد في الرواتب الخيالية التي يتقاضاها **المسؤولون العراقيون** (٢٣).

في ميزانية العام ٢٠١٦، لم **يكن** إعداد الموازنة بشكل صحيح وبالشكل الذي **يسهم** في **تطوير** القطاعات الإنتاجية الأخرى، إذ إن تخوف صندوق النقد الدولي من تأثر أسعار النفط لن يحدث خلال العام ٢٠١٦، لأن المؤشرات تؤكد أن الاقتصاد العالمي في تعاف من الركود وبعض الاقتصاديات سيتجاوز النمو فيها ٢.٥%. **فقد** بلغت موازنة العراق لعام ٢٠١٦ ١٤٠ مليار دولار وبمستوى إنتاج ٣.٤ مليون برميل يومياً. وفي ضوء ذلك إن هناك عجزاً في الموازنة بلغ ٢٣ تريليون دينار وهي نسبة كبيرة، حسبت على أساس تقديرات بأن يكون سعر برميل النفط ٦٥ دولاراً، وهو أقل من التوقعات العالمية، وذلك من أجل تجنب هبوط الأسعار المفاجئ. كما أن العراق بحاجة إلى زيادة إيراداته من خلال الاهتمام بالقطاع النفطي على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى **ويكون** ذلك بإقامة جولات تراخيص النفط.

إن قطاعي الزراعة والصناعة **يسهمان** في الناتج المحلي الإجمالي ولا **يسهمان** في إعداد الموازنة مباشرة، إذ إن زيادة الفعاليات الاقتصادية وتنويع الاقتصاد ستزيد إيرادات الموازنة من خلال الرسوم والضرائب،

وأن الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي سبق كما هو عليه وذلك لأن الحكومة العراقية منذ سنين عدة تعد الموازنة بطريقة غير صحيحة، لأن النفقات التشغيلية وصلت إلى أكثر من ٧٥% منها، وهذه كارثة كبيرة، لأن أموال العراق تذهب على شكل رواتب، بينما النفقات الاستثمارية التي تبني الاقتصاد العراقي من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية قليلة جدا، كذلك يجب الاهتمام بالقطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، لأن مقومات النجاح متوفرة له من أرض خصبة ووجود نهري دجلة والفرات وتوفر الأيدي العاملة. وذلك لان انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سيؤثر تأثيرا كبيرا على تمويل الموازنة، وسيحدث إرباكا كبيرا في عمل الوزارات والمحافظات **جميعها لاسيما** في تنفيذ المشاريع **أوقات المواعيد** الإنجاز لها، وان ميزانية العام ٢٠١٦ التي بلغت تخصيصاتها ١٧٤.٦ تريليون دينار لن تكفي لتغطية المشاريع، لذا لن تستطيع الوزارات والمؤسسات ومجالس المحافظات إكمال تمويلها وتغطية الفروقات الناتجة عن انخفاض سعر النفط، مما سيؤدي إلى تراجع عجلة الاستثمار في البلاد عموما.

وهناك توقعات اقتصادية كثيرة تشير إلى عدم قدرة الحكومة العراقية على تمويل مشاريعها أو الوفاء بالتزاماتها في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة، بسبب عدم القدرة على توفير مصادر دخل أخرى لتمويل الموازنة مع زيادة في نسبة الإنفاق الحكومي تبلغ ٧٥% مقابل الإنفاق الاستثماري. أن العراق يحتاج الى إنفاق نحو تريليون دولار في السنوات العشر المقبلة لتطوير قطاعه النفطي وعدد من المشاريع الإستراتيجية، أهمها الإسكان والصناعة، ولكن هذا الرقم الفلكي يبدو بعيد المنال، **لاسيما** في ظل الظروف الصعبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وعدم مرونة النظام الاقتصادي وتخلف البيئة المصرفية في العراق وهيمنة المصارف الحكومية.

**كما أن** العراق لم ينجح بتقليص نفقاته الحكومية، وإصلاح نظامه الاقتصادي ومؤسساته التي تعاني من الروتين والبيروقراطية والفساد المالي والإداري وتنوع مصادر الدخل، وإيجاد الحلول السريعة لتوفير الأمن والاستقرار، فإن ذلك قد يضغط مستقبلا لتشكيل أقاليم جديدة تعلن انفصالها عن المركز، وهذا ما لا نتمناه لأنه سيساهم في تقسيم العراق وإضعافه<sup>(٢٤)</sup>.

وأخيراً قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات  
**الاستنتاجات والتوصيات**

**أولاً: الاستنتاجات**

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- 1-بينت الدراسة إن ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي، أدى إلى زيادة حجم الطلب الكلي على النفط ومشتقاته، فانعكس ايجابياً على ارتفاع أسعار النفط العالمية
- 2-بينت الدراسة أن أسعار النفط تخضع لعوامل عديدة وليس العرض والطلب هو العامل الوحيد في تحديد أسعار النفط عالمياً، بل هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد سعر النفط عالمياً ومنها **العوامل الجيوسياسية**، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية، والعوامل الفنية، والعوامل النقدية، وعامل الندرة، إذ إن هذه العوامل **كلها** مجتمعة لعبت **دوراً كبيراً** في تحديد سعر النفط العالمي.
- 3-أظهرت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي وبروز ظاهرة الإرهاب في الدول المصدرة للنفط ومنها العراق ، أدت إلى **تقلبات** أسعار النفط العالمية. **ومن ثم** تأثر الموازنة العامة بذلك
- 4-أظهرت الدراسة أن هناك تداعيات مترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية، ومنها التداعيات الاقتصادية **فقد أسهمت** عوائد النفط في زيادة الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية في العراق والدول المصدرة للنفط .
- 5-بينت الدراسة أن هناك تداعيات اجتماعية ظهرت على شريحة واسعة من المجتمعات لهذه الدول المصدرة للنفط **ولاسيما** الدول النامية منها العراق **خاصة** مثل أصحاب الدخل المحدودة والمنخفضة وزادت معاناتهم من ارتفاع أسعار النفط عالمياً.
- 6-كما تبين أن هناك تداعيات سياسية نتيجة لارتفاع أسعار النفط منها الانتقادات **الموجهة** للحكومات والأحزاب الحاكمة والاضطرابات والاحتجاجات في بعض الدول المصدرة للنفط ومنها العراق .

#### ثانياً: التوصيات

ومن خلال هذه النتائج السابقة نوصي بما يلي.

- 1-**يترتب على** الدول المصدرة للنفط أن تترك تحديد أسعار **النفط الخاضعة** لقانون الطلب والعرض، وآلية السوق الحر، مع وضع سعر استرشادي يرتبط بسقف للإنتاج المقرر من كل دولة وليس زيادة الإنتاج أو خفضه من بعض الدول التي تحدد السعر.
- ٢- السعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط عالمياً، وهذا يحافظ على استقرار العائدات النفطية لكل الدول المصدرة للنفط، مما يجعلها تضع الخطط المناسبة لعملية التنمية الاقتصادية لديها.

3-ينبغي على منظمة الأوبك إعادة النظر في سياستها الإنتاجية والتسويقية، والعمل على تجسيد التعاون مع غيرها من الدول المصدرة للنفط، وذلك بهدف تعظيم نصيبها من الربح وتفادي الخسائر المستقبلية.

4-يتطلب من الدول المصدرة للنفط ومنها العراق ومنظمة الأوبك أن تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس بالدولار الأمريكي فقط، وهذا يؤهلها لتفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

الهوامش :

- (١) قرونفة وليد ، الشركات النفطية وأثرها على السوق البترولية العالمية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2010 الجزائر، ص٣. <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/4462/1/Khouildat>
- (٢) محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ١٩٨٣، ص٨٠.
- (٣) عبادة عبد الرؤوف ، محددات سعر نفط منظمة الأوبك وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر ١٩٧٠ - ٢٠٠٨، ٢٠٠٨، ص٤٦.
- (٤) [http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/master/master\\_421.pdf](http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/master/master_421.pdf)
- (٥) عبادة عبد الرؤوف ، مصدر سابق، ص٤٦.
- (٦) يوسف عبد الله مي حاج وآخرون، تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة، ورقة بحثية مقدمة لمادة مشكلات اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، 200٩، ص٥٠.
- i. <http://www.dohainstitute.org/file/Get/e32a70d1-069a-40db-a7a5-676651d62448>
- (٧) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق، اساليبه وتطبيقاته واجهزته، ط1 ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٥٩.
- (٨) سهام حسين وسميرة فوزي، مخاطر وإشكالات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس و الثلاثون، ٢٠١٣، ص٦.

- (٩) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٧، ص٢١٩-٢٣٢.
- (١٠) مبروك منصور، تبديد الثروة القومية (النفط) دراسات اقتصادية، العدد الرابع، مجلة دراسات اقتصادية
- (١١) بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص٣٢.
- (١٢) حسين عبد الله، النفط والانعكاسات علي الخليج، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٤، ص٣٢.
- (١٣) مدحت أيوب وآخرون، العالم يودع 2007 بأسعار نفط غير مسبوقه (دراسة)، 2008، ص١٣.
- (١٤) وزارة المالية، تقرير البنك المركزي العراقي، الدائرة الاقتصادية، ٢٠٠٩، ص٣٢.
- (١٥) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو (الاوابك)، النشرة الاقتصادية الشهرية، ٢٠٠٧-٢٠١٠.
- (١٦) وزارة المالية، تقرير البنك المركزي العراقي دائرة الموازنة، ٢٠١٥، ص٤٢.
- (١٧) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٦، ص٤٦٤.
- (١٨) وزارة المالية، تقرير البنك المركزي العراقي، دائرة الموازنة العامة للدولة، ٢٠١٦، ص٢٠.
- (١٩) وزارة المالية، تقرير البنك المركزي العراقي دائرة الموازنة العامة، ٢٠١٦، ص٢١.
- (٢٠) [//https, < International Transparency, Arabia Saudi](https://InternationalTransparency,ArabiaSaudi)
- ضريبة يستوفها الكمرئُ على البضائع المستوردة، رسم مرور أو عبور، كمرئ (٢١) سهام حسين عبد الرحمن البصام وآخرون، الضرورات الاستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق، ط1، المجموعة الكاملة لبحوث المؤتمر العلمي الثاني، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص١٤٣.
  - (٢٢) سميرة فوزي شهاب الشريدة، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون 2013، ص٢٣.
  - (٢٣) العراق بين صدمتين: داعش وهبوط أسعار النفط، معلومات متاحة على الموقع [http://www.pukmedia.com/AR\\_Direje.aspx?jimore=53548](http://www.pukmedia.com/AR_Direje.aspx?jimore=53548)
  - (٢٤) مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد العراقي، معلومات متاحة على الموقع <http://www.alaalem.com/index.php?news=%E3>
  - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات، ٢٠١٦. متاح على الموقع <http://www.amf.org.ae/ar>

المصادر

- ١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2005.
- ٢- أيوب ، مدحت وآخرون، العالم يودع 2007 بأسعار نقط غير مسبوقه(دراسة)، 2008.
- ٣- البصام ،سهام حسين ،التنمية الشاملة في العراق،الإمكانات والتحديات وسبل المواجهة ،ط1، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، المجموعة الكاملة لبحوث المؤتمر العلمي الأول، جامعة تكريت، ٢٠١١.
- ٤- البصام ،سهام حسين عبد الرحمن وسميرة فوزي، **من مخاطر أسعار النفط وإشكالاته** في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل اغبر النفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والثلاثون، ٢٠١٣.
- ٥- الدوري، محمد أحمد و محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٣.
- ٦- سميرة فوزي شهاب الشريدة ، **من مخاطر أسعار النفط وإشكالاته** في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون 2013.
- ٧- صباح ،كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه وتطبيقاته وأجهزته، ط1، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢.
- ٨- عبد الرؤوف ،عبادة ، محددات سعر نفط منظمة الأوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر، ١٩٧٠-٢٠٠٨، تشرين الأول ٢٠٠٨. متاح على الموقع [http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.univtebessa.dz/fichiers/master/master\\_421.pdf](http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.univtebessa.dz/fichiers/master/master_421.pdf)
- ٩- عبد الله ،حسين، النفط والانعكاسات **على** الخليج، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٤.
- ١٠- القريشي ،مدحت ، 2007 ،التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.
- ١١-منصوري ، مبروك ، تبيد الثروة القومية (النفط) دراسات اقتصادية، العدد الرابع، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد، 2013.
- ١٢-منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الابوك) ، تقرير الامين العام السنوي الخامس والثلاثون ، التطورات الدولية في مجالات النفط والطاقة النشرة الاقتصادية الشهرية، ٢٠٠٧-٢٠١٠.
- ١٣- ميحاج ، يوسف عبد الله وآخرون، تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة ،ورقه بحثية مقدمة لمادة مشكلات اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٦. متاح على الموقع <http://www.dohainstitute.org/file/Get/e32a70d1-069a-40db-a7a5-676651d62448>

- ١٤- وزارة المالية، تقرير البنك المركزي العراقي، الدائرة الاقتصادية، ٢٠٠٩.
- ١٥- وليد، قرونفة، الشركات النفطية وأثرها على السوق البترولية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٠. متاح على الموقع <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/4462/1/Khouildat>
- ٢- المواقع الالكترونية
- ١- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الباب التاسع، إحصاءات النفط والطاقة، متاح على الموقع <http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar>
- ٢- مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد العراقي، معلومات متاحة على الموقع <http://www.alaalem.com/index.php?news=%E3>
- ٣- هيئة الموازنة الدولية (2001)، الدليل الدولي لعمل الموازنات، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، الموقع [www.internationalbudget.org](http://www.internationalbudget.org)
- ٤- وزارة المالية، تقرير البنك المركزي العراقي، دائرة الموازنة، ٢٠١٥.
- ٥- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١٣، الباب الثامن، الاحصاءات المالية، متاح على الموقع: <http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar>
- ٦- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١٣، الباب الثامن، الاحصاءات المالية، متاح على الموقع: <http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar>
- ٧- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات، ٢٠١٥. متاح على الموقع <http://www.amf.org.ae/ar>
- ٨- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات، ٢٠١٦. متاح على الموقع <http://www.amf.org.ae/ar>
- ٩- العراق بين صدمتين: داعش وهبوط أسعار النفط، معلومات متاحة على الموقع [http://www.pukmedia.com/AR\\_Direje.aspx?jimore=53548](http://www.pukmedia.com/AR_Direje.aspx?jimore=53548)
- ١٠- معلومات متاحة على الموقع <http://www.alaalem.com/index.php?news=%E3>